العدد(1571) السنة السادسة -الأحد (2) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وزير التعليم العالي في حكومة الإقليم لـ (المدى):

إقليم كردستان يشهد نهضة علمية واسعة في قطاع التعليم العالي

تشهد مسيرة التعليم العالي في إقليم كردستان تطوراً نوعياً كبيراً يجسد واقعيا،الاهتمام الكبير والرعاية اللذين يتمتع بهما هذا القطاع الحيوي من قبل القيادة الكردستانية..
ان ما حصل من تقدم وتطور في قطاع التعليم العالي يعود الى الجهود المبذولة التي تحدت جميع المعوقات وأشاعت العلم والمعرفة، ولأجل تسليط الضوء على منجزات هذه المسيرة التعليمية وما حدث من تغيرات منذ عام ١٩٩١ الى الآن التقت (المدى) مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي لإقليم كردستان د. إدريس هادي ليحدثنا قائلا:

ستراتيجية وطنية لمواكبة ما وصلت إليه الجامعات الأخرى من تقدم وتطور

أربيل /سالي جودت
تصوير : مهدي الخالدي

د. ادريس هادي

بعد انتفاضة آذار ١٩٩١ قامت الحكومة المركزية آنذاك بسحب إدارتها من إقليم كردستان التي كانت تعد الجامعة الوحيدة في الإقليم، وقد سحب أيضاً الأساتذة في جامعة صلاح الدين، وكانت هذه الجامعة تضم ٧كليات و٣١ قسماً علمياً، اما عدد الأساتذة فكان يتراوح ما بين ٤٨٠-٥٠٠ تدريسي من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير، عدا ذلك فأن الحصار الذي شهده العراق انعكس سلبا على إقليم كردستان ، و كانت جامعة صلاح الدين هي الجامعة الوحيدة في تلك الفترة والتي لا تستطيع ان تستوعب العدد الهائل من خريجي الإعدادية، غير ذلك كانت احتياجات سوق العمل بحاجة الى اختصاصات أخرى لا تتوفر في جامعة صلاح الدين والتي يمكننا القول انها كانت نصف جامعة.

بعد الانتخابات الحرة في إقليم كردستان وبعد تشكيل حكومة الإقليم سنة ١٩٩٢ بادرت القيادة السياسية لإقليم كردستان بتشكيل جامعة السليمانية وجامعة دهوك كذلك جامعة كردستان، كوية، وأربيل الطبية لحاجتها الماسة الى توسيع التعليم العالي في الإقليم، وكذلك التربية إذ تم بناء المدارس ابتداء بمراحلها الأولية وانتهاء بالمراحل الإعدادية.

فلقد أولت حكومة الإقليم اهتماما متزايدا لقطاع التربية والتعليم.و أصبح عدد الجامعات في الإقليم ٦ جامعات حكومية و٢٣ معهدا تقنيا مع ٣ كليات تقنية، إضافة لذلك تأسست الهيئة الكردستانية للدراسات الاستراتيجية والبحوث العلمية وتأسس البورد الكردستاني للاختصاصات الطبية.

■ متى تشكلت الوزارة؟

- سابقا كان هناك مجلس للتعليم العالي بسبب وجود جامعة واحدة لكن بعد ازدياد عدد الجامعات وكوننا في الكابينة الخامسة من حكومة إقليم كردستان تم تشكيل وزارة التعليم العالي، وكانت سياسة التعليم العالي لحكومة الإقليم تشجع الجامعات الأهلية (الخاصة)، فمنذ عام ٢٠٠٦ ولغاية الآن تم منح إجازة لثماني جامعات خاصة وبالنسبة لهذه السنة الدراسية ٢٠٠٩-٢٠١٠ منحت إجازتان لتأسيس جامعتين أهليتين وبهذا أصبح مجموع الجامعات الأهلية عشر منها (الجامعة الأمريكية في السليمانية والجامعة اللبنانية الفرنسية في أربيل كذلك جامعة جيهان والملكية الجامعة في دهوك،الجامعة البريطانية، وغير ذلك).

■ كيف كان إقبال الناس على الجامعات الأهلية وهل تعد مماثلة للجامعات الحكومية من حيث مستوى التدريس والكادر التدريسي؟

- لقد ازداد إقبال الناس على هذه الجامعات الخاصة التي تشمل تخصصات متنوعة وحديثة بحسب حاجة سوق العمل ورغبة الناس لهذه التخصصات، لذلك تم وضع ضوابط وشروط خاصة لها كما ورد في قانون وزارة التعليم العالي حيث صدر قانون جديد ينص على منح الجامعات الخاصة الاستقلالية (المالية، الإدارية والعلمية والأكاديمية)، كما هيأنا قانونا جديدا للجامعات الخاصة تم تحويله من مجلس الوزراء لإقليم كردستان الى البرلمان حيث تمت القراءة الأولى له ولكن مع الأسف لضيق الوقت لم يتم إصداره، نتمنى إصداره عن قريب بعد انتخاب البرلمان الثاني، ومع ذلك فقد توسعت في هذه الفترة الأقسام العلمية والكليات، ففي عام ١٩٩٠-١٩٩١ كان هناك ٣١ قسما علميا وسبع كليات، بينما الآن لدينا ٣٨٤ قسماً علمياً و١٠٥ كليات ومعاهد تقنية أي بزيادة ٩٧ كلية ومعهداً تقنياً.

وخلال مسيرة الوزارة ضمن الكابينة الخامسة فأن عدد الأقسام العلمية الجديدة ٨٢ قسماً علمياً و٢٥ كلية جديدة ومعهداً وضمن سياسة حكومة إقليم كردستان ووزارة التعليم العالي ولأول مرة في العراق وحتى في الشرق الأوسط تم تشجيع فتح الكليات والمعاهد التقنية في المناطق الأخرى خارج المدن مثل الاقضية بهدف تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق، فهناك عدد كثير من الكليات والمعاهد الموجودة في جميع مناطق إقليم كردستان وبهدف تقليل الفوارق بين القرية والاقضية والنواحي مع المدن الكبرى.

وأضاف الدكتور إدريس هادي ان هناك في قضاء زاخو كليتين ومعهداً تقنياً وفي اميدي لدينا مؤسسة للتعليم العالي عبارة عن معهد تقني وفي اكري لدينا كلية وفي قضاء سوران لدينا أربع كليات مع معهد تقني وفي شقلاوة لدينا معهد وكليتان ومعهد تقني في قضاء حلبجة كما تنتشر الكليات والمعاهد في كلار وخانقين ودربندخان و رانية وقلعة دزة وفي هذه السنة فتحنا معاهد تقنية في كل من خابات واسكي كلك وبندرش وسنجار وجومان وتم التركيز في هذه المناطق على كليات التربية والتربية الأساس وفتحت مدارس لتهيئة كادر تدريسي لهذه المناطق إضافة الى اختصاصات اخرى زراعية طبية كذلك معاهد تقنية تلبي احتياجات هذه المناطق.

وعن طرق التدريس في الكليات الأهلية أكد هادي ان الشروط والضوابط لمنح الإجازة لهذه الكليات تشترط:

أولا: ان يكون التدريس فيها باللغة الانكليزية عدا القانون فيكون ٧٥٪ باللغة العربية لان التشريعات القانونية في العراق باللغة العربية لكن جميع الاختصاصات الاخرى باللغة الانكليزية.

ثانيا: ان تمتلك الجامعة ملاكا تدريسيا خاصا بها فلا تعتمد على التدريسيين في الجامعات الحكومية لكي لا تؤثر عليها لهذا السبب تم استدعاء التدريسيين من خارج العراق كما تم عرض المناهج على لجان متخصصة في الجامعات الحكومية وهي متطورة.

ثالثاً: قدرة الكليات الأهلية على استقطاب التكنولوجيا الجديدة لانها قطاع خاص تستطيع جذب تكنولوجيا ومختبرات جديدة ذات مواصفات عالية، ومن الأهمية نقل التكنولوجيا بواسطة هذه الجامعات الى الإقليم وهنالك ناحية اخرى مهمة وهي ان الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية محدودة خاصة بعد الإقبال الواسع على دخولها وهنا توفر الجامعات الأهلية فرصا مضافة لقبول عدد اكبر من الطلبة وبهذا يفسح المجال بشكل أوسع لذوي الدخل المحدود ومن الفقراء للدخول الى الجامعات الحكومية وهناك اكثر من ٦٥٠٠ طالب يدرسون في الجامعات الأهلية وبهذا يكون هناك ٦٥٠٠ مقعد شاغر للطلبة غير المتمكنين ماديا، وهناك نقطة أخرى تتمثل بان الجامعات الأهلية قادرة على فتح الأقسام العلمية حسب حاجة سوق العمل، فمثلاً شجعنا على فتح كلية الفندقة والسياحة والتي لا توجد في أي جامعة من جامعات الإقليم الحكومية، إذ هناك حركة قوية في بناء المرافق السياحية والفنادق لذا يجب تهيئة الكوادر لهذه المرافق لتغنينا عن الكوادر المستوردة فيجب الاعتماد على أنفسنا بتوفير القوى العاملة لهذه المرافق السياحية ومثل ذلك في بقية الاختصاصات مثل نظام البنوك واختصاصات كثيرة يحتاجها سوق العمل لوجود قانون متطور للاستثمار في الإقليم وهذا القانون تمت الإفادة منه بافتتاح الجامعات الأهلية وراعينا عدم الاستغلال في الأجور الجامعية.

■ كيف يتم تحديد الأجور الدراسية لهذه الجامعات؟

- ان أجور الدراسة في الجامعات الأهلية تتراوح ما بين ٢٥٠٠ -٥٠٠٠ دولار لهذا السبب أقول الدراسة في الجامعات هنا غير مرتفعة لو قارناها بتكاليف الدراسة خارج الإقليم والتي قد تصل الى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ وقد راعينا في هذه المسألة مساعدة الناس، وإن الحكومة تدعم هذه الجامعات وذلك بتخصيص قطع الأراضي لبناء هذه الجامعات مع تحديد وقت البناء الذي يجب ان يبدأ قبل ٦ أشهر وتكمل حسب الجدول الزمني لتطوير هذه الجامعة وفتح الاختصاصات الجديدة، وسنويا يتم منح الإجازات لفتح جامعات جديدة حسب حاجة الإقليم.

■ هل هناك جامعات طبية أهلية وان وجدت هل سيمكن دخولها بالمعدلات القليلة؟

- الاختصاصات الطبية للجامعات الأهلية فقط الصيدلة وهي ذات منهج متقدم والكادر التدريسي كفء وهذا العام سيكون اول افتتاح لها فالعام الماضي كانت سنة تأهيلية لهم.

اما قبول الطلبة فهناك شروط فالطالب الذي يكون معدله اقل من ٨٠٪ لا يحق له التقديم فيها وكذلك دروس التخصص كما في الجامعات الحكومية (الكيمياء الفيزياء والأحياء) يجب ان لا تقل عن ٧٠٪ والطاقة الاستيعابية لكليات الصيدلة الحكومية ٥٠ طالباً فلو استطعنا ان نزيد من الطاقة الاستيعابية لها الى ١٠٠ لتمكنا من قبول الطالب بمعدل ادنى دون التأثير على المستوى العلمي للقبول ففرضا لو ان المعدل الأدنى للقبول في الجامعات الحكومية ٩٣ فعند زيادة الطاقة الاستيعابية سنتمكن عندها من النزول بالمعدلات من ٩٣ الى ٩٢ والى ٩١ وهكذا فالطالب الذي معدله اقل من هذه المعدلات يقبل في الكليات الأهلية مع مراعاة الشروط العلمية، كذلك يجب تأسيس المختبرات وفي حالة عدم وجودها لا يمكن لهذه الكليات المباشرة بالدراسة، فلدينا لجنة خاصة لتفتيش المختبرات، فالعام السابق كان عاماً تدريبياً للغة والأشياء الأخرى الأساسية أي اعتبر عاماً تمهيدياً والعام الجديد ستتم المباشرة فيه وهناك كوادر جيدة علما ان في مجلس الكلية الأهلية عضواً واحداً من قبل وزارة التعليم العالي بدرجة لا تقل عن أستاذ مساعد لمتابعة أمور الجامعة وإعطاء التقارير عن مستوى الدراسة وان المجلس او الهيئة (البورد) المكونة من تسعة أعضاء هناك عضو أيضاً من وزارة التعليم العالي بدرجة أستاذ او على الأقل أستاذ مساعد وتتابع وزارة التعليم العالي حسن سير التدريس و مدى تطبيق هذه الجامعات الخاصة شروط وضوابط هذه الوزارة والتعليمات الصادرة، ولقد تم ضبط الأمور بشكل جيد، اما عن فتح كلية للطب فقد تأخر بسبب شروط منها بناء مستشفى تعليمي بـ ٢٠٠ سرير على الأقل حينها يمكننا إعطاء إجازة لفتح كلية الطب عكس ذلك لا يجوز.

وعن الكفاءات العلمية التي هاجرت قال: أعطينا توجيهات خاصة للجامعات الأهلية بالاتفاق مع هؤلاء الأساتذة ان كانوا في سوريا او الأردن من اجل عودتهم الى البلد للاستفادة من خبراتهم وقدراتهم.و قبل سنتين ماضيتين كان الوضع الأمني في بغداد سيئًا فهناك الكثير من الكفاءات قد هجروا وقتلوا فقمنا باحتضانهم واستقطابهم الى جامعات الإقليم لكي لا يهاجروا الى خارج العراق ومتى تحسن الوضع يمكنهم العودة الى مناطقهم، فقلد احتضنا حوالي ٦٥٠ الى ٧٠٠ تدريسي من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه وقد كان تأثيرها جيداً في مستوى الطلبة العلمي.

■ ما المقصود بالجامعات اللبنانية الفرنسية والجامعات التركية وهل لها نظام مخالف عن الجامعات الأخرى؟

-ممكن لأي بلد ان يستثمر في إقليم كردستان فالجامعة ان كانت لبنانية أو فرنسية او تركية يكون النظام متفقاً عليه والمقررات الدراسية يجب ان تكون متقدمة اكثر من جامعاتنا، فحاليا لدينا برنامج لتغيير المناهج الدراسية وذلك بتحويل النظام الفصلي الى نظام مقررات دراسية وهذه الجامعات الخاصة منذ البداية اعتمدت على هذا النظام لانه نظام متقدم وجديد، لهذا السبب لابد من تبني المعايير الدولية والنظام الذي توافق عليه الوزارة

- لدينا منذ عام ١٩٩٤ مدرسة عشق التركية وقد تطورت وأصبحت جامعة وفيها تخصصات و عملنا على تطويرها وبالمقابل أصبح هناك تعاون ما بين الجامعات التركية وجامعات الإقليم على الاختصاصات كافة ومذكرات تفاهم كما عقدنا عدة اتفاقات مع جامعات أوروبية من اجل تخصيص مقاعد لطلبتنا للدراسات العليا والبعض من الزمالات الدراسية كفرنسا، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، ومع الجامعة الأمريكية تم الاتفاق لتطوير المناهج الدراسية وقد زارتها وفود للاطلاع على طرق وسير التدريس لغرض تطوير مناهجنا والعمل على ذلك وفق خطة وضعناها، كما ان مذكرات التفاهم تشمل الكثير من الأمور كالمشاركة بالمؤتمرات العلمية وتبادل الأساتذة والبحوث المشتركة إضافة الى الإشراف المشترك والزمالات الدراسية وهذه الأمور مهمة وان جامعات إقليم كردستان جميعها معترف بها في اليونيسكو وأعضاء في اتحاد الجامعات العالمية (AIU) كذلك جامعة صلاح الدين عضو في الجامعات العربية أيضاً ونحن نعمل على جعل جامعات الإقليم عضوا في الجامعات العربية.

واستطيع ان اقول ان جميع جامعات الإقليم معترف بها وذلك لعلاقتها مع الجامعات العالمية فمثلاً جامعة جيهان لديها برنامج خاص ضمن النظام الخارجي مع جامعة لندن ولديها دراسة الماجستير وتتبع نفس النظام الدراسي بجامعة لندن فالأسئلة تأتي من الجامعة ومن ثم تمنح الشهادة من جامعة لندن، وكذلك جامعة لبنانية فرنسية وهذه الجامعة لها شراكة بالجامعة الفرنسية ومثلها أيضاً الجامعة الأمريكية في السليمانية وهكذا، فبعد التخرج من هذه الجامعات يكونون أعضاء في الجامعات العالمية.

■ ما موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهل تفي بالاحتياجات؟

- احتياجات وزارة التعليم العالي لأي بلد ليس فقط في الإقليم جدا كثيرة ولا تكفي الميزانية لتغطية احتياجاتها، لذا يكون لدينا أولويات من خلالها نبدأ بالعمل، فلقد ذهبت الى باريس الأسبوع الماضي وكان هناك مؤتمر عالمي للتعليم العالي شاركت فيه ١٩٣ دولة واكثر من ٦٠-٧٠ وزيرا للتعليم العالي وكان الشيء المشترك الذي يعاني منه الجميع هو أن الميزانية غير كافية فصار البحث عن بدائل منها الاتجاه الى الجامعات الخاصة، فاحتياجات وزارة التعليم العالي كثيرة كالأبنية والمختبرات والمستلزمات الأخرى لذا لابد من الاتجاه الى الأولويات، فالتربية والتعليم والصحة وضعت في أولويات حكومة الإقليم بعد الماء والكهرباء.لهذا عملنا على الاستفادة بشكل كبير من هذه الميزانية المخصصة للتعليم وذلك بوضع الأولويات لسد الاحتياجات من الكتب العلمية والمختبرات وغيرها من المستلزمات.

■ هل هناك تعاون ما بين وزارة التعليم العالي والمنظمات الدولية؟

- لدينا علاقات وطيدة مع منظمة اليونيسكو أهمها وضع استراتيجية وطنية للتعليم العالي ولدينا استراتيجية للتعليم العالي لإقليم كردستان مع اليونيسكو والبنك الدولي، وهناك لجنة عليا مشتركة بين التربية والتعليم العالي برئاسة نائب رئيس الوزراء في الحكومة الفيدرالية د. رافع العيساوي وفي هذه اللجنة وزراء التربية والتعليم في بغداد وأربيل ووزير المالية و التخطيط في بغداد ومستشارو رئيس الوزراء المالكي في بغداد ونأمل التوصل الى استراتيجية شاملة لكل العراق ولدينا علاقات واتفاقيات مع منظمات دولية في المجال الطبي حيث انعقد مؤتمر للتمريض في أربيل الشهر الماضي وشارك في المؤتمر اختصاصيون من خارج الإقليم، إضافة الى جميع الجامعات وخبراء للإفادة منهم وهناك أيضا تعاون في مجال التدريب وبناء القدرات وغير ذلك إضافة الى تكوين علاقات مع منظمات المجتمع مدني.

■ متى سيتم تطبيق الاستراتيجية الوطنية ما بين وزارة التربية والتعليم لإقليم كردستان و وزارة التربية والتعليم للحكومة الاتحادية؟

- الى الآن وضعنا الأطر الستراتيجية وتبقى التفاصيل، فتشكلت لجنة لصياغتها ومتى ما انتهت من وضع التفاصيل نبدأ بالتطبيق، وقد عقدنا المؤتمر العالمي للتعليم العالي في ٢٠٠٧ شاركت فيه جميع الجامعات العراقية و٢٢ دولة واكثر من ٥٠٠ أستاذ نوقشت فيه ثمانية محاور متعلقة بالتعليم العالي وقدم ١٧٢ بحثاً علمياً، وكانت التوصيات والمخرجات للمؤتمر وضع خارطة الطريق لهذه الستراتيجية على ضوء هذه التوصيات التي تمت المصادقة عليها من مجلس وزراء إقليم كردستان ونأمل ان تتم المصادقة عليها من بغداد وهي الأساس لوضع الاستراتيجية الشاملة.

فقد وضعنا استراتيجيتنا منذ الشهر التاسع لسنة ٢٠٠٦ في إقليم كردستان وأصبح ذلك أساساً لوضع استراتيجية مع المركز، لذا ممكن ان توضع الاستراتيجية على ضوء توصيات هذا المؤتمر وإضافات أخرى حسب خبراء من اليونيسكو، فالاستراتيجية مهمة جدا لمواكبة التطور الذي وصلته الجامعات الأخرى من حيث المناهج الدراسية والمختبرات وتطوير الكفاءات العلمية ان كانوا أساتذة أم إداريين او فنيين لرفع قدراتهم من خلال إرسالهم لدورات تدريبية خارج الإقليم وكذلك فتح دورات تدريبية في الإقليم وتدريب القيادات الإدارية الجامعية ليكونوا بمستوى المسؤولية وكذلك ربط العراق بالمؤسسات التعليمية المتطورة وإدخال انماط تعليم مختلفة تتجاوز الأنماط التقليدية فهناك أنواع مختلفة من التعليم كالجامعات الخاصة والجامعة المفتوحة وجامعة التعليم عن بعد و كنا بعيدين عن كل ذلك إضافة لإنشاء مكتبات حديثة جدا كالمكتبات الالكترونية والرقمية ومكتبات افتراضية تربطنا مع العالم وإنشاء او جعل مؤسسات التعليم العالي مؤسسات الكترونية وفقا لنظام بنر النظام المتقدم وذلك بإتباع طرق تدريس متقدمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لقواعد البيانات وبناء قاعدة معلومات الكترونية متقدمة وجعل التعليم للجميع ووضع أنظمة ووسائل خاصة للترقية العلمية والبحوث ومسائل أخرى لهذا السبب تم وضع استراتيجية كخارطة الطريق لمديات مختلفة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.. وهناك أحداث ألفية للعالم لسنة ٢٠١٥ حيث تقدم التقارير الى الأمم المتحدة في كل عام عن التعليم، الفقر، البطالة فلابد من تطور البلدان من اجل العمل على حل هذه المسائل فنحن الان في ١٠٠٩ لم يبق سوى ٦ سنوات لذا يجب العمل وفق هذه الأهداف للأمم المتحدة.

■ ما انطباعاتكم عن مستوى التعليم لبغداد؟

- بشكل عام كما قلت ان هناك نوعاً من البعد والفجوة التي باعدتنا عما وصلت اليه الجامعات العراقية بسبب الظروف التي يمر بها فهناك الحاجة الى أبنية ومختبرات وكتب علمية حديثة وتدريب الأساتذة وقابلية المهارات لذا تم إطلاق بعثات على أساس ١٠٠٠٠ بعثة الا انها توقفت بسبب ان الجامعات ستعاني من نقص في الكادر التدريسي الذي كان سببه النظام السابق وعمليات الإرهاب التي أدت الى استشهاد عدد غير قليل من الأساتذة لذا نحن بحاجة هيئة متخصصة لضمان التطور العلمي والبدء بالخطوات الإصلاحية ووضع معيار خاص لا يقل عن الدول الأخرى نتابع فيه المستوى التعليمي.، فالبنية التحتية مدمرة في العراق فلرفع المستوى العلمي لابد من تطابق المادة العلمية مع النظرية فيجب ان تكون في مؤسسات صناعية، زراعية، لكي يتمكن الطلاب خلال فترة دراستهم من القيام بالتطبيق النظري مع العلمي فهيئة الضمان النوعي تكون مسؤولة عن الخرجين والتدريسيين والنظام الدراسي وفق معايير محددة.

■ جامعة كردستان هل تعد من الجامعات الحكومية ام الخاصة وما هو نظام التدريس فيها؟

-جامعة كردستان ضمن الجامعات الخاصة والمقصود فيها تبنيها نظاماً خاصاً يختلف عن الجامعات الأخرى يدعمها رئيس وزراء الإقليم وتكون مجانية وذات نظام بريطاني لتخريج طلبة بمستوى علمي متميز مقارنة ببقية الجامعات الحكومية ولها ضوابط وشروط أيضاً وفقا لنظامها البريطاني.

■ ما مصير خريجي الاختصاصات الحديثة هل ستعمل على زيادة التضخم؟

-عندما نبدأ بفتح الاختصاصات العلمية وفقا لحاجة سوق العمل فإن كان قطاعاً خاصاً أم حكومياً لن نجابه مثل هذه المشكلة فمثلا اختصاص تكنولوجيا الصناعات لا نحتاج له في الإقليم كوننا لسنا دولة صناعية الاختصاص فعلينا إجراء الدراسات على المستوى الجامعي كما يجب التنسيق مع هيئة الاستثمار بأخذ نوع المشاريع التي ستنفذ لذا نبدأ بتهيئة الكادر المتخصص لتلك المشاريع والاستعداد لتوفيره، لذا فإن الاختصاصات تكون ملازمة لحاجة سوق العمل، وبهذا لا يحصل أي نوع من التضخم.

■ هل هناك نوع من أنواع الفساد الذي تعاني منه وزارة التعليم؟

-مسالة الفساد اعتقد انها موسعة في معناها فهناك فساد مالي وإداري وعلمي وغير ذلك. فالتدريسي غير الكفء الذي لا يعمل على توصيل المادة ويلتزم بما هو مطلوب منه يعد نوعا من الفساد و كذلك بالنسبة للإداري الذي لا يتم عمله بشكل صحيح واعتقد ان الفساد العلمي اخطر أنواع الفساد فمثلا قبل استحداث الوزارة كان هناك جامعة وهمية لم يعترف بها من قبل اليونيسكو ليس لها أي مؤسسة على ارض الواقع في أي دولة تعمل بالتعليم عن بعد وليس فيها مواصفات التعليم عن بعد حيث تقبل اي شخص دون أي شروط مجرد اخذ الأموال وعدد طلابها اكثر من ٢٥٠٠ طالب و كانت تعمل بدون إجازة من وزارة التعليم العالي وعملها لا يطابق الشروط والمعايير العلمية لا في قبول الطلبة ولا في المنهج الدراسي كان هذا اكبر فساد موجود وقد منعناها من الاستمرار، كذلك منح شهادات الماجستير والدكتوراه اذا لم تكن ذات مقاييس علمية صحيحة لا يمكن الاعتراف بها كذلك إنجاح الطلبة وقبول الطلبة اذا لم تكن على أساس الدرجة فاذا كان قبولاً خاصاً لا يمكن القبول فيه أيضاً ويعد نوعا من الفساد فقد منعنا كل قبول خاص والتدريسي الذي لم يقم بواجبه بشكل جيد و يعتمد فقط على التلقين فيعد أيضاً نوعاً من الفساد العلمي والموارد الموجودة إن لم تستخدم بشكل كفوء وفقا للأولويات أيضاً تعد نوعاً من الفساد فنحن بعيدون عن الفساد الذي ترصده هيئة النزاهة في بغداد.

مجمل ذلك انا لا أقول اننا حالة مثالية انما المهم معالجة هذه الحالة ان وجدت ورصدها ومعالجة مسبباتها فهذه مسؤولية وأمانة.

وبشأن الايفادات الى الخارج أوضح الدكتور هادي ان عدد الموفدين الى خارج القطر ١٣٠٠ أستاذ وموظف للمشاركة في المؤتمرات العلمية او البحوث او الدورات التدريبية وان ايفادات السفر الى الخارج تختلف بين جهة وأخرى فقسم منها لرئيس الجامعة وقسم لعمداء الكليات وقسم آخر للجان العلمية ونعمل على تحقيق العدل ولو انه لا يتحقق بصورة كاملة ولكن لم نلاحظ شكوى من الآخرين بإرسال شخص وحرمان الأخر وان حصلت فنعمل على معالجتها كذلك الترشيح يتم من الجامعة ونحن نوافق على المرشحين وفي حالة إدراكنا او علمنا ان هناك شخصا مكررا نعمل على تبديله بشخص لم يمنح هذه الفرصة.

■ ما دور التعليم في الانتخابات؟

-في هذه الحملة الانتخابية نحن محايدون ولم نعمل أي دعاية انتخابية فوزارتنا وزارة الجميع في إقليم كردستان لكن نعمل بانجاز ما فعلناه بهذه الفترة فهناك مكتسبات تم عرضها على الناس للاطلاع على هذه المنجزات.

■ هناك ألف دار سكنية هل تشمل الأساتذة فقط ام هناك خطة للمنتسبين أيضاً؟

- أعطينا الأولوية بتوزيع هذه الدور للأساتذة مثل أساتذة جامعة صلاح الدين وهولير الطبية كخطوة أولى حيث كان يجري التوزيع في السابق على شكل قطع أراض، فوجدنا ان قسماً غير قليل قد قام ببيعها لعدم إمكانيتهم من البناء لذا قمنا ببناء هذه الدور وهناك مشروع للموظفين بحدود ٢٥٠ شقة وكذلك خطة لحكومة إقليم كردستان ببناء ٥٠٠٠ لجميع الموظفين من ذوي الدخل المحدود لحل مشكلة السكن فهناك خطة طموحة ضمن استراتيجية خطة الإقليم دون إهمال أي شريحة. وقبل ان نودعه تمنى وزير التعليم العالي في إقليم كردستان تحسن الوضع الأمني للعراق والبدء بعملية البناء بشكل سريع وأفضل وان تكون العلاقات بين جميع مكونات الشعب العراقي متماسكة وقوية مبنية على الألفة والتآخي من اجل بناء العراق الجديد وترسيخ قيم الديمقراطية دون تهميش أي فرد مهما كان دينه وقوميته والعيش برفاهية وان تعود الهيبة للعراق كوننا أهل الحضارة وأول قانون للإنسانية شرع من أرض العراق.

وزير التعليم العالي مع المحررة